

٩ - ترحب بمقرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة إنشاء لجنة دائمة معنية بتخفيف حدة الفقر والطلب إلى مجلس التجارة والتنمية بإبلاء أولوية عالية لأعمالها في إطار صلاحيتها المتفق عليها^(٩٣)؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنسيق الأنشطة، بالتعاون مع المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، لصياغة برامج عملية المنحى للتعاون التقني محسنة ومعززة من أجل القضاء على الفقر في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، في إطار منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لسياسات هذه البلدان وأولوياتها واستراتيجياتها؛

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين البند المعنون "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية".

الجلسة العامة ٩٣

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

١٩٨/٤٧ - أزمة الديون الخارجية والتنمية: تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و١٤٨/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ تؤكد من جديد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الوارد في مرفق قرارها د-١-٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً^(٩٤)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الوارد في مرفق قرارها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والوثيقة المعنونة "شراكة جديدة من أجل

أكثر فعالية من جانب المجتمعات المستهدفة في اقتراح وتنفيذ ومتابعة وتقييم مشاريع معينة؛

٤ - تؤكد من جديد أن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة تراعي استعراض تدفقات الموارد وبرامج التكيف الهيكلي، وتعمل على تكامل الأبعاد الاجتماعية والبيئية، عامل حاسم لنجاح جهود البلدان النامية المبذولة من أجل القضاء على الفقر؛

٥ - تكرر تأكيد طلبها إلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير محددة وفعالة تهدف إلى زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية، وتحت البلدان المتقدمة النمو التي أعادت تأكيد التزامها ببلوغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه البالغ ٧٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك بقدر قصورها عن تحقيق ذلك الهدف إلى الآن، على قبول زيادة برامج معونتها لتحقيق ذلك الهدف في أسرع وقت ممكن؛ وقد وافقت بعض البلدان المتقدمة النمو على تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٠٠؛ ووافقت بلدان متقدمة النمو أخرى، انسجاماً مع دعمها لجهود الإصلاح في البلدان النامية، على بذل أقصى الجهود لزيادة مستوى مساعدتها الإنمائية الرسمية؛

٦ - تحت جميع المانحين على التبرع بسخاء للتغذية العاشرة لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية، وللتغذية الرابعة لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، بغية ضمان أن تواصل هذه المؤسسات مكافحتها الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية؛

٧ - تحت المجتمع الدولي على مواصلة الاضطلاع ببرامج تعاون تقني بغية تعزيز القدرات على توليد الدخل وتهيئة فرص العمل، وتحسين الأمن الغذائي والصحة والتعليم والإسكان والاستجابة للاحتياجات الأساسية الأخرى للسكان في البلدان النامية، ولا سيما للفئات الأشد فقراً من السكان، وفي هذا الصدد، تؤكد من جديد، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا بشروط مواتية، تشمل شروطاً تساهلية وتفضيلية، يتفق عليها الجانبان، تأخذ في الاعتبار الحاجة لحماية حقوق الملكية الفكرية فضلاً عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ضرورة دراسة طرائق فعالة لتنفيذ ذلك النقل وتعزيزه بأسرع ما يمكن؛

٨ - تشجع المجتمع الدولي، بما فيه أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، على مواصلة دعم البرامج الإنمائية في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك برامج تنمية الموارد البشرية، بهدف تعزيز القدرات التقنية المحلية وإيجاد فرص للإنتاج والعمالة؛

(٩٣) انظر: TD/364، الجزء الأول، الفرع ألف، الفقرة ٧٠.

وإذ تؤكد أهمية قيام البلدان النامية المدينة بمواصلة بذل وتكثيف جهودها في مجال إصلاحاتها الاقتصادية، وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، وزيادة المدخرات والاستثمار، والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، آخذة في الحسبان الخصائص التي تنفرد بها كل منها وحالة الضعف التي تعاني منها أشد الطبقات فقراً من سكانها،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عبء الديون وخدمتها يشكل، في بلدان نامية عديدة، إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تنشيط النمو والتنمية، بالرغم مما قامت به تلك البلدان من إصلاحات اقتصادية كانت مضيئة في أحيان كثيرة،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، متكبدة تكلفة جسيمة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمتها في حينها، قد قامت بذلك رغم القيود المالية الخارجية والداخلية الشديدة،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية^(٩٤)؛

٢ - ترحب بإبرام عدة اتفاقات بشأن ديون المصارف التجارية، وتخفيض خدمة الديون في إطار تطور الاستراتيجية الدولية للديون، وتحيط علماً بالإعلانات ذات الصلة التي تعترف بمشاكل الديون في بعض البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى المثقلة بالديون، آخذة في الاعتبار حالاتها الخاصة والمحددة^(٩٦)؛

٣ - ترحب أيضاً بقيام بعض المانحين بشطب جزء كبير من الدين الرسمي الثنائي بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وتحث البلدان التي لم تقم بإلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية لدى أقل البلدان نمواً أو تقديم ما يعادل ذلك من إعفاءات على أن تفعل ذلك؛

٤ - تعرب عن تقديرها للمبادرات التي اتخذتها بلدان متقدمة النمو، بما فيها المبادرات الأخيرة لمعالجة مشاكل الديون في بعض البلدان الأفريقية المتوسطة الدخل، وتشجع على تطبيقها، وتدعو جميع البلدان الدائرة إلى النظر في اتخاذ التدابير ذات الصلة لصالح البلدان النامية المدينة المتوسطة الدخل؛

٥ - تشدد على ضرورة تنفيذ المبادرات الأخيرة على أوسع نطاق وفي أسرع وقت، ومواصلة التأسيس عليها وذلك، في جملة أمور، من أجل الحيلولة دون تفشي مشاكل الديون؛

٦ - تشدد أيضاً على ضرورة تنفيذ تدابير إضافية للتخفيف من عبء الديون، بما في ذلك مواصلة إلغاء أو تخفيض

التنمية: التزام قرطاجنة"، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة^(٩٥)، والأحكام المتعلقة بإيجاد حل دائم لأزمة الديون الخارجية، الواردة في الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١^(٩٥)، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

وإذ تلاحظ أنه يلزم، بسبب التفاوتات في التنمية، إحراز مزيد من التقدم نحو إيجاد حل لمشاكل الديون الخارجية لعدد كبير من البلدان النامية، في سياق تطور الاستراتيجية الدولية للديون،

وإذ تلاحظ أيضاً أن عدداً ضئيلاً من البلدان النامية المدينة قد استعاد نسبياً إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، في ظل الصعوبات الوارد وصفها في تقرير الأمين العام^(٩٤)،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون لدى البلدان النامية ذات الدخل المتوسط الأدنى مما يؤثر بشكل معاكس على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى معالجة المشاكل المستمرة للديون لدى تلك البلدان من خلال اتخاذ تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون، مع إيلاء المراجعة، في هذا السياق، للحالة الخاصة للبلدان الأفريقية ذات الدخل المتوسط الأدنى ولبعض البلدان الأفريقية ذات الدخل المتوسط،

وإذ تلاحظ أيضاً مع القلق استمرار معاناة البلدان المنخفضة الدخل من العبء الثقيل للديون وخدمة الديون،

وإذ تلاحظ مع التقدير المبادرات الأخيرة التي اتخذت في سبيل حل مشاكل الديون لدى بعض البلدان النامية، ومن بينها قيام نادي باريس باعتماد "الشروط المحسنة"^(٩٥)، وإبرام عدة اتفاقات بشأن تخفيض الديون التجارية وأعباء خدمتها،

وإذ تلاحظ الإعفاء الكبير من الديون وتخفيض الديون اللذين وافق عليهما نادي باريس لصالح بلدين من البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون التي تقع على كاهل البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تواجه مشاكل تتعلق بالدين العام،

وإذ تشدد أيضاً في هذا السياق على ضرورة توفر بيئة اقتصادية دولية داعمة، تشمل على نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والوضوح،

(٩٦) انظر: A/47/375-S/24429؛ انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق توذ/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٢، الوثيقة S/24429.

(٩٤) A/47/396.

(٩٥) "الشروط المحسنة" هي شروط يعرضها نادي باريس على أشد البلدان النامية فقراً وأكثرها مديونية.

المحسنة المعروضة حالياً من نادي باريس على البلدان المنخفضة الدخل، فضلاً عن توسيع نطاقها، إذا لزم الأمر؛

١٤ - تطلب إلى الجهات الدائنة الخاصة تجديد المبادرات والجهود وتوسيع نطاقها من أجل التصدي لمشاكل الديون التجارية للبلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل؛

١٥ - تحت البلدان الدائنة والمصارف الخاصة وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في حدود صلاحياتها، على النظر في تقديم دعم مالي جديد ملائم إلى البلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان المنخفضة الدخل التي تترشح تحت عبء الديون الثقيل، وما برحت تدفع، متكبدة تكلفة جسيمة، ما يترتب عليها لخدمة الديون وتفي بالتزاماتها الدولية؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٣

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

١٩٩٢/٤٧ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢١٩/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يساورها القلق لأن منظومة الأمم المتحدة لم تنفذ القرار ٢١١/٤٤ بصورة تامة ومنسقة،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ أجزاء من قرارها ٢١١/٤٤، من جانب فرادى أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومن جانب آليات التنسيق التابعة للمنظومة، فلا يزال يتعين تنفيذ كثير من المبادئ الواردة في ذلك القرار،

وإذ تحت البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان التي لا يتناسب أداؤها العام مع قدرتها، مع مراعاة الأهداف المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الأهداف التي حددت في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً^(٦) والمستويات الحالية للإسهام، على إحداث زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها، بما في ذلك التبرعات التي تقدمها للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة،

الديون وخدمة الديون المتصلة بالديون الرسمية، واتخاذ إجراءات أسرع فيما يتعلق بالديون التجارية المتبقية المستحقة على البلدان النامية؛

٧ - تدرك الحاجة الملحة لمواصلة توفير شبكة أمان اجتماعي للفئات الضعيفة الأشد تضرراً من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، وبصفة خاصة الفئات المنخفضة الدخل، ضماناً للاستقرار الاجتماعي السياسي؛

٨ - تؤكد أهمية قيام البلدان النامية بمواصلة الجهود التي تبذلها تشجيعاً لتهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

٩ - تسلّم بحاجة البلدان النامية المدينة إلى بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتعلق بجملتها أمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة إلى الخروج بنتيجة متوازنة وناجحة من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما يفضي إلى تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها بما يعود بالنفع على جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

١٠ - تكرر ضرورة تنفيذ مبادرات تشمل البلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة النمو الدائنة والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بغية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون في البلدان النامية ذات المديونية الجسيمة، مما يسهم في تحقيق الانتعاش والنمو والتنمية في البلدان النامية؛

١١ - تشدد على ضرورة توفير تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، بالإضافة إلى تدابير التخفيف من عبء الديون، التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحت البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التسهلية، حسب الاقتضاء، من أجل تقديم الدعم إلى البلدان النامية في تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية وبرامجها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، بما يمكنها من التخلص من التراكم المفرط للدين ويساعدها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٢ - تحت المجتمع الدولي على النظر في زيادة التوسع في الأخذ بتدابير مبتكرة، مثل التنازل عن الديون مقابل أصول رأسمالية، والتنازل عن الديون مقابل حماية الطبيعة، والتنازل عن الديون مقابل تحقيق التنمية؛

١٣ - تشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات متواصلة للتصدي لمشاكل الديون لدى البلدان المنخفضة الدخل، وتدعو، في هذا الصدد، إلى التنفيذ المبكر والعاجل على نطاق واسع للشروط